او حرف نفي يختص وقبل الرفع فيترجح وثالثها سواء او حيث او عاطفا على فعلية او او هم الرفع
وصفا مخلا او اجيب به استفهام منصوب او مضاف اليه قيل او وليه لم او لن ولا او تقدمه
ما هو فاعل في المعنى ويستويان في المعطوف على جملة ذات وجهين فان حال
عائد لها فثالثها الاصح انه كان بالفاء صحت المسئلة والرفع او الواو ورجح الرفع بالابتداء
فيما عدا ذلك **مسئلة** ملابسة الضمير بنعت او بيان او نسق بالواو غير معاد معه العامل
قيل او ثم او او كهي بدونه والنصب هنا قال الجمهور بفعل وجب الاضمار من لفظ
او معناه مقدرا خلافا للبيانيين وللكسائي بالظاهر غير عامل في الضمير والفراء عامل فيهما
وجوز قوم جر المعطوف بما جر الضمير ويجوز رفعه باضمار كان او فعل المجهول خلافا لابن الطراوة
وبمطاوع خلافا لابن مالك واختلف هل شرط الاشتغال ان ينتصب الضمير
وان نوع من جهته وحده **خاتمة** الاشتراك في الرفع كالنصب فيجب الابتداء في زيد
خلافا لابن العريف ويرجح في حرجت فاذا زيد قد ضربه عمرو ويجب الفاعلية في ان زيد
قام خلافا للاخفش ويرجح في ازيد قام خلافا للجرمي ويستويان في زيد قام وعمرو قعد
وجوز قوم نصب ازيد ذهب به على اسناد ذهب للمصدر وشرط المشغول عنه قبول الاضمار
فلا يصح عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر **الكتاب الخامس** في التوابع
وعوارض التركيب التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق
واذا اجتمعت رتبت كذلك وقدم قوم التوكيد على النعت وينبغي تقديم
البيان وتتبع كلها المتبوع في الاعراب ثم قال المبرد وابن السراج وابن كيسان
العامل في الثلاثة الاول وعزي للجمهور وقال سيبويه والاخفش والجرمي التبعية
فقيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب ولو تخلفت جهته
وقيل يشترط اتحادها والاكثر ان العامل في البدل مقدر بلفظ الاول وقيل هو
نيابة عنه وقيل اضالة وفي النسق الاول بواسطة الحرف وقيل مقدر بعد الحرف
وقيل العامل فيه الحرف بنفسه ولو قيل العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد ويجوز فصلها
من المتبوع بغير مباين محض لا نعت مبهم ونحوه ولا التوكيد بامّا على الاصح
ولا تقدم معمولها خلافا للكوفية **النعت** تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه
او في متعلقه ويرد مدحا وذما وتوضيحا وترحما وتخصيصا وتوكيدا وغير ذلك
ويوافق متبوعه تعريفا وتنكيرا وشرط الجمهور ان لا يكون اعرف وجوز الكوفية
التخالف في المتبوع المدح والذم وجوز الاخفش وصف النكرة والمعرفة اذا
تخصصت وقوم عكسه مطلقا وابن الطراوة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف
وهو في الافراد والتذكير وفروعهما كالخبر الصفة ويكون جملة كالصلة وحذف عائدها

كبر

مسئلة لا ينعت المضمر ولا به وجوز الكسائي نعت الغائب لمدح وذم او ترحم وقيل
اذا تقدم المظهر كذلك وكل متوغل في الابهام غير ما و المصدر للطلب قال الكوفية
والزجاج والسهيلي ومنه الاشارة ولا ينعت عند المجوزين الابدي ان كان مثنى فقط
ضعف وينعت نعتا العلم والاجناس وعكسه اي وما ومنه ما لا يتبع الا
تابعا كخالدة وتالدة وحسن بسن قبيل والموصول قبل الوصف وثالثها الوصف ان
دل على جموده دليل ورابعها ان لم يعمل **مسئلة** يفرق نعت غير الواحد ان اختلف
والا جمع وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الشمول واختير اتباع التفصيل
تعدد العامل وجب القطع الى الرفع او النصب بفعل لا يبق واجب الاضمار
في غير تخصيص وجوز قوم الاتباع اذا اتحد العمل لا جنس العامل وتقارب المعنى وجوز
الكسائي اذا تقارب المعنى وان اختلف فان اتحدا جاز الاتباع عند الجمهور
وان كان العامل واحدا جاز ان لم يختلف العمل ويجوز في نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما
ولا مؤكدا قال يونس ولا ترحما فانه كان لنكرة شرط تقدم نعت اخر واختير ان لا يكون
لغير مدح او ذم او ترحم في الاصح وان كثرت نعوت معلوم او منزل منزلته اتبعت كلها
او قطعت او بعضها بشرط تقديم المتبع في الاصح ويجوز عطفها لاختلاف المعاني
ويحسن لتباعدها وفي النعت اما ولا فيجب تكرارها بالواو وقيل لا يجب تكرار لا واذا
وصفت بمفرد وظرف وجملة فالاولى ترتيبها هكذا واوجبه ابن عصفور اختيارا وقوم
ابن جني الصفة غير الرافعة عليها وبعضهم الفعلية على الاسمية **مسئلة** لا تقدم النعت
خلافا لبعضهم في غير معمول اذا تقدم احد متبوعيه ويحذف المنعوت لقرينة ويقام نعته
مقامه ان لم يكن ظرفا او جملة او كانا والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن قال ابن مالك
او في والاخفش ورد وقيل يحذف النعت **عطف البيان** هو الجاري مجرى النعت
توضيحا وتخصيصا قيل وتوكيدا لكن يجب جموده لا كونه اخص من المتبوع او غير اخص
في الاصح ويوافقه في الافراد والتذكير والتنكير وفروعها ومنع البصرية جريانه على النكرة
وجوز الزمخشري تخالفهما وخص بعضهم بالعلم ولا يكون مضمرا وفاقا ولا تابعا له على الصحيح ولا
يكون جملة ولا تابعا لها ويصلح بدلا الا اذا افرد تابعا لمنادى او جر متبوعه بما لا يصلح
اضافته اليه قيل ويتعين للبدلية اذا كان التابع لفظ الاول **التوكيد** وهو قسمان
الاول معنوي فمنه لدفع توهم المجاز النفس والعين مضافين لضمير المؤكد المطابق
فان اكد مثنى فجمعها افصح من الافراد وجوز ابن مالك ولد تثنيتهما ومنع ابو حيان
ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بفاصل ما ويجوز جرهما بالباء الزائدة ومنه للشمول
في المثنى كلا وكلتا وفي غيره كل وجميع وعامة مضافة كلها الى الضمير واجمع وجمع

Copyright © King Saud University